عود إلى سابق عهد

الاقتصاد الألماني استرد دوره السابق كقاطرة لأوروبا، لكن اعتماده على الصادرات يجمع بين النعمة والنقمة

هلجه برغر ومارتن شيندلر
Helge Berger and Martin Schindler

ظلت قدرة ألمانيا على إنتاج السلع التي يقبل بقية العالم على شرائها سمة ثابتة في تاريخ أوروبا الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. فأداؤها المثير للإعجاب في التصدير علامة على قوتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية الدائمة. وعلى الرغم من حفاظ المصدرين الألمان على مر التاريخ على مستوى معين من التفوق في كثير من أسواق السلع عالية القيمة، فإن طفرة الصادرات قبل الأزمة – وبالتالي الارتفاع الحاد في فوائض الحساب الجاري – ظاهرة جديدة نوعا ما ومؤقتة على الأرجح.

وقد أدى أداء ألمانيا على صعيد التصدير إلى تحقيق انتعاش سريع تقوده الصناعة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، فقد تحملت ألمانيا نتيجة اعتمادها على الصادرات، فأدت حالات صعود وهبوط الطلب العالمي على المنتجات الألمانية إلى التقلب الاقتصادي الحاد أثناء الأزمة المالية عندما تلا التوسع الكبير الذي سبق الأزمة انخفاضٌ غير مسبوقٍ في الناتج بنسبة تزيد على ٤,٥ ٪ في عام ٢٠٠٩، قبل أن تعيد طفرة التجارة العالمية النمو الاقتصادي إلى الجانب الموجب من جديد. ونظرا للفوائض التي سجلتها ألمانيا في حسابها الجاري، كان حضورها بارزا في المناقشات التي تتعلق بدور هذه الفوائض في النمو الاقتصادي العالمي المتوازن. كما حث المراقبون في أوروبا والولايات المتحدة الحكومة الألمانية على تشجيع الطلب المحلي كوسيلة لتحفيز التعافي العالمي.

وقد يساعد إلقاء نظرة أكثر تفحصا على أداء صافي صادرات ألمانيا في إيضاح هذا الجدل – الساخن في بعض الأحيان. فالعوامل الدورية المؤقتة تؤثر على الطلب الخارجي والمحلي ولكنها لا تشكل في حد ذاتها سببا يُذكر للقلق. وبالمثل، فالفوائض الناتجة عن التطورات الهيكلية مثل تزايد أعداد السكان المسنين ليست فقط طبيعية وإنما مستحبة أيضا عندما يتحرك الاقتصاد تجاه توازن ديمغرافي جديد. ومع ذلك، هناك عوامل هيكلية أخرى ربما تكون أقل إيجابية. على سبيل المثال، فإن استمرار الجمود في أسواق الخدمات والعمل قد يضع حدا لفرص النمو النابع من المصادر المحلية، وقد يؤدي في حالة تعميق الاعتماد على التجارة إلى تقلبات غير مرغوب فيها. وهذه هي المجالات التي قد تضطلع السياسة الاقتصادية فيها بدور مهم لضبط ديناميكية الحساب الجاري لألمانيا.

التقلبات الحادة

كان أهم ما يميز الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في ألمانيا منذ السبعينات هو حالات الصعود والهبوط المتكررة وليس حجمهما (راجع الرسم البياني). وقد أدت العوامل الدورية والصدمات الهيكلية إلى تقلب أرصدة الحساب الجاري بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية، أما من المنظور التاريخي، كانت الأرصدة الصغيرة – وحتى السالبة – هي المعتادة في ألمانيا بقدر أكبر من الارتفاعات غير المسبوقة في الآونة الأخيرة.

وشهدت أرصدة الحساب الجاري طفرتين بارزتين خلال العقود الماضية: إحداهما خلال الفترة السابقة مباشرة على إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠ والثانية في أواخر العقد الأول من الألفينات. وبعد وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط ٠,٦ ٪ فقط خلال السبعينات والثمانينات، ارتفع رصيد الحساب الجاري إلى أكثر من ٤٪ في السنوات التي سبقت إعادة توحيد ألمانيا مدفوعا بالصعود الدوري للاقتصاد العالمي والارتفاعات – التي لم تكن سوى ارتفاعات معتدلة– في تكاليف وحدة العمل نتيجة للنمو الكبير في إنتاجية العمالة.

واستمر تدهور الحساب الجاري الذي أعقب إعادة توحيد شرق ألمانيا وغربها طوال التسعينات، وانخفضت المدخرات الإجمالية نتيجة للعجز الكبير في الميزانية الحكومية المقترن بإعادة التوحيد والاستهلاك للحاق بالركب. وفي الوقت نفسه تأثرت القدرة التنافسية الخارجية لألمانيا سلبا بانخفاض إنتاجية العمالة في ألمانيا الشرقية السابقة مع ارتفاع تكاليف العمالة بسبب التحويل غير المواتي للمارك الألماني. كما أدى تباطؤ النشاط الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الانخفاض في الطلب الخارجي على الصادرات الألمانية، في حين ظلت الواردات ثابتة. وكانت النتيجة هي حدوث انخفاض حاد في صافي مركز التجارة الخارجية الألمانية.

حالات الصعود والهبوط

تتسم الطفرة الأخيرة في فائض الحساب الجاري لألمانيا بأنها استثنائية ويُرجح عدم استمرارها.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

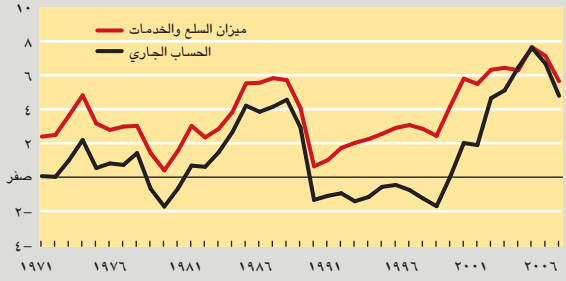

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

ولم يتحول الحساب الجاري مرة أخرى إلى الجانب الموجب إلا بعد عام ٢٠٠٠، وبدأ فترة من الصعود الحاد حتى وصل إلى الارتفاعات المُشاهدة اليوم. وكانت هذه النوبة الأخيرة استثنائية ليس فقط من حيث السرعة التي ارتفعت بها أرصدة الحساب الجاري ولكن أيضا من حيث مستوياتها والتي بلغت ذروتها وهي ٨٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وكان للعوامل الخارجية والداخلية على حد سواء دور في تشكيل ديناميكية الحساب الجاري مؤخرا، فصاحب الارتفاع في رصيد الحساب الجاري تزايدٌ في حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث واكبت الصادرات الألمانية التوسع في التجارة العالمية. وفي المقابل، نمت الواردات بدرجة أقل من القوة، مما أوحى بأن العوامل المحلية أيضا أسهمت في فوائض الحساب الجاري في الآونة الأخيرة.

القيمة مقابل التكلفة

جاء التحول في مسار ديناميكية الحساب الجاري لألمانيا بعد عام ٢٠٠٠ انعكاسا لتحسن القدرة التنافسية التي تراجعت في التسعينات مما أفضى إلى تقلص حصة الصادرات الألمانية في التجارة العالمية في ذلك الوقت. وتحركت الشركات والنقابات الألمانية في مواجهة تحدي انخفاض القدرة التنافسية بسلسلة من الاتفاقات للحد من ارتفاع الأجور، فضلا على تحسين إنتاجية العمالة، الأمر الذي ساعد على وضع حد للزيادة في تكاليف وحدة العمل ووازن تأثير الارتفاع الكبير في سعر الصرف الذي جاء بعد بدء العمل باليورو في عام ١٩٩٩.

وكان لارتفاع القدرة التنافسية غير السعرية التقليدية في ألمانيا وتكوين صادراتها دور مهم حيث وضعا الشركات الألمانية في مكانة سمحت لها بالإسهام في نمو التجارة العالمية. وبشكل خاص، فإن قوة ألمانيا في مجال تصنيع السلع الرأسمالية ساعدت على استفادة الاقتصاد من طفرة النمو في الأسواق الصاعدة مما أدى إلى توليد طلب قوى على السلع الاستثمارية. كما أدى الطلب من الولايات المتحدة دورا مهما بشكل مباشر وغير مباشر، فعلى سبيل المثال أدى تزايد طلب الولايات المتحدة على السلع الاستهلاكية الصينية إلى تزايد طلب الصين على السلع الاستثمارية.

وأخيرا، استفاد المصدرون الألمان من تخصصهم في صناعة الآلات والمعدات والسلع المصنعة ومن تركيزهم التقليدي على الابتكار والمرونة بما في ذلك تقديم خدمة متميزة بعد البيع. وكان هذا المزيج الناجح يعني أن الصادرات الألمانية كانت أقل حساسية لارتفاع الأسعار مقارنة بكثير من السلع الأخرى، الأمر الذي ساعد أيضا على تماسك الاقتصاد عندما ارتفع سعر اليورو.

الادخار لأوقات العُسر

جاء ارتفاع فائض الحساب الجاري في ألمانيا أيضا انعكاسا لزيادة المدخرات وانخفاض الاستثمار المحلي وكلاهما ناتج عن التغيرات الهيكلية التي شهدتها ألمانيا في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. وقد أسهمت قوة اليورو وإعادة توحيد ألمانيا وتوسع الاتحاد الأوروبي شرقا في تدويل سلسلة العرض الألمانية، فنقلت الشركات الألمانية قدرتها التصنيعية إلى الخارج للاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة ولاتقاء مزيد من الارتفاع في سعر الصرف، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر حل إلى حد ما محل الاستثمار المحلي، وأسهم هذا التطور في الارتفاع الحاد في فائض الحساب الجاري خاصة في مطلع الألفينات.

وتأثرت المدخرات المرتفعة في ألمانيا بدورها بالعوامل الدورية والهيكلية، كما تسببت الطبيعة المتقلبة لتدفقات التجارة العالمية إلى تعريض الاقتصاد لأجواء من الغموض المتزايد بشأن الأجور والأرباح وفرص العمل، مما دفع كثير من الشركات والأسر إلى زيادة الادخار لأوقات العُسر. وبالفعل بدأت الأسر المعيشية الخاصة تقلل نفقاتها من الدخل على الاستهلاك الشخصي، خاصة وأن صافي التجارة كان آخذا في الارتفاع خلال العقد الأول من الألفينات.

ويرجع ارتفاع المدخرات جزئيا إلى بطء حركة العوامل الهيكلية، لا سيما سكان ألمانيا الذين أصابهم الوهن والمتقدمين في العمر. وحين يتحمل السكان الشباب الأقل عددا عبء تمويل احتياجات الرعاية الصحية ومعاشات الأجيال المتقاعدة، تصبح المدخرات العالية استجابة طبيعية. ولهذا السبب لا ينبغي أن تثير الفوائض الموجبة في الحساب الجاري أي دهشة، فهي في الحقيقة ضرورية لحين الوصول إلى توازن ديمغرافي جديد.

التصدي للعوامل الهيكلية

أسهم كثير من العوامل في تحقيق الفوائض الحالية في الحساب الجاري لألمانيا. ومن الواضح أن بعض هذه العوامل مؤقت مثل تلك المتعلقة بالصعود الدوري لشركاء ألمانيا التجاريين، أما البعض الآخر فيتسم بطبيعة أكثر هيكلية. فجاء قدر كبير من المدخرات المرتفعة في ألمانيا كاستجابة عقلانية جديرة بالترحيب لتزايد أعداد المسنين من سكانها. وبالمثل فإن قوة أداء ألمانيا على صعيد التصدير هي مجرد انعكاس لمدى قدرة شركاتها على التنافس عالميا.

وتعكس كل هذه العوامل اختيارات السوق المشروعة التي استفادت منها ألمانيا وكذلك شركاؤها في التصدير بصورة جيدة، وبشكل أعم فإن ارتفاع أرصدة الحساب الجاري والميزان التجاري غير مرغوب فيه ما دام يمثل انعكاسا لتشوهات السوق. ومن ثم، فإن محاولات تقليص فائض الحساب الجاري لألمانيا من خلال تدابير الحد من قدرتها التنافسية الخارجية – كما يوصي البعض – قد يضر بكل من الاقتصاد الألماني واقتصاد شركائها التجاريين.

ورغم ذلك، فهناك عوامل هيكلية أخرى تسهم في ارتفاع مستوى فائض الحساب الجاري قد لا تكون مستحبة بقدر العوامل الأخرى، خاصة وأن استمرار الجمود في أسواق الخدمات والعمل في ألمانيا لا يزال يعوق النمو المحلي. ويسهم هذا الجمود أيضا في البطالة الهيكلية، التي لا تزال مرتفعة، ويؤدي إلى تفاقم اعتماد ألمانيا على التجارة. على سبيل المثال، فإن اللوائح التي تجعل من الصعب تأسيس شركة جديدة في قطاع الخدمات تؤدي أيضا إلى عرقلة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. علاوة على ذلك يمكن أن يكون لنظام الإعانات الاجتماعية السخي عواقب غير مقصودة على سوق العمل، حيث يؤدي تراجع الحافز لقبول الوظائف ذات الأجور الأقل إلى إلحاق أكبر الضرر بقطاع الخدمات.

ورغم ذلك، فمن شأن وضع جدول أعمال واسع النطاق للإصلاح، يشمل أسواق الخدمات والعمل، أن يطلق إمكانات النمو المحلي في ألمانيا، كما أن وجود قطاع خدمات أوسع وأكثر إنتاجية سيزيد من الأهمية النسبية للاقتصاد المحلي، الأمر الذي يُتوقع أن يساعد بدوره في الحد من تقلبات الدخل وتقليص الحاجة إلى الادخار الاحترازي المصاحبة لها. كما أنه من المرجح أن يؤدي دخول شركات جديدة في قطاع الخدمات إلى الدفع نحو زيادة الاستثمارات، مبدئيا على الأقل، وأن تسهم الوظائف الجديدة في دعم الاستهلاك. ومن شأن ارتفاع كل من الاستهلاك والاستثمار أن يسهم في زيادة الواردات وهو ما يمكن أن يقلل فائض الحساب الجاري ويعزز النمو الاقتصادي. ■

هلجه برغر نائب رئيس قسم، ومارتن شيندلر خبير اقتصادي أول، وكلاهما من الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.